

ابن مالك الأندلسي ومنهجه النحوي في الاحتجاج بالحديث النبوي في كتابه شواهد التوضيح
والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح

الأستاذ: عيسى تومي

جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر

الملخص:

اختلف النحاة قديما وحديثا حول قضية الاحتجاج النحوي بالحديث النبوي الشريف، ففي حين ذهب فريق منهم إلى عدم جواز ذلك بحُجّة أنّ كثيرا من الأحاديث النبوية رُويت عن النبي - صلى الله عليه وسلم- بالمعنى دون اللفظ. ذهب فريق آخر من النحاة إلى جواز الاحتجاج بالحديث النبوي، بل عدّوه الأصل الثاني في مسألة الاحتجاج النحوي بعد القرآن الكريم. ومن هؤلاء الإمام جمال الدين بن مالك الأندلسي (ت 672هـ) في كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح".
كلمات مفتاحية: منحج نحوي؛ احتجاج؛ حديث نبوي؛ ابن مالك الأندلسي.

Abstract:

The grammarians differed in the past and the modern on the issue of protesting the grammar of the Prophet's Hadith, while a group of them went to the inadmissibility on the grounds that many of the Prophet's Hadith narrated from the Prophet - peace be upon him - meaning without words. Another group of grammarians went to the Prophet's speech to be invoked, even the second-oldest enemy in the matter of the grammatical protest after the Holy Quran. Among these Imam Jamal al-Din bin Malik al-Andalusi (d. 672 h) in his book "Shawahid Attawdih wa Attashih Limushkilat Aljamie Alsahih".

Keywords: Grammatical approach; Protest; Prophetic hadith; Ibn Malik Alandalusi.

مقدمة:

اختلف النحاة قديما وحديثا حول قضية الاحتجاج النحوي بالحديث النبوي الشريف، ففي حين ذهب فريق منهم إلى عدم جواز ذلك (1) بحُجّة أنّ كثيرا من الأحاديث النبوية رُويت عن النبي - صلى الله عليه وسلم- بالمعنى دون اللفظ. ذهب فريق آخر من النحاة إلى جواز الاحتجاج بالحديث النبوي، بل عدّوه الأصل الثاني في مسألة الاحتجاج النحوي بعد القرآن الكريم. ومن هؤلاء الإمام جمال الدين بن مالك الأندلسي (ت 672هـ) (2) فقد كان - رحمه الله - أمة في الاطلاع على الحديث؛ وكان أكثر ما يستشهد ويحتج بالقرآن الكريم، فإن لم يجد يعدل إلى الحديث النبوي، فإن لم يكن فيه شاهد يعدل

إلى الفصيح من كلام العرب. ويظهر ذلك بصورة واضحة جلية في كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" الذي خصصه للأحاديث المشككة الإعراب، ذاكراً لها الوجوه التي تؤكد أنها من قبيل العربية الفصحى. وفيما يلي بيان لمنهجه في الاحتجاج بالحديث النبوي لعدد من المسائل مما جاء في أبواب هذا الكتاب.

أولاً: في باب الأسماء:

من المسائل الكثيرة التي احتج فيها الإمام ابن مالك - رحمه الله - بالحديث النبوي الشريف في باب الأسماء في كتابه شواهد التوضيح:

1- مجيء التمييز نكرة بعد فاعل (نِعَمَ وَبِئْسَ) الظاهر:

للنحاة في مجيء التمييز نكرة بعد فاعل (نعم) و(بئس) الظاهر مذهبان:

المذهب الأول: يمنع ذلك، وهو مذهب سيبويه (3) والسيوطي (4)، إذ لا يصح عندهما أن يقال: نِعَمَ الرجل رجلاً زيداً، حيث جاء التمييز (رجلاً) منصوباً بعد فاعل (نعم) الظاهر (الرجل).
وأما المذهب الثاني: فيرى جواز ذلك، وهو مذهب المبرد (5)، وابن السراج (6)، وأبو علي الفارسي (7)، وابن جني (8)، وابن مالك (9)، وآخرون. وقد ذكر ابن مالك هذه المسألة في كتابه شواهد التوضيح، واحتج على جوازها بالحديث الذي رواه الإمام البخاري (ت256هـ) عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " نِعَمَ الْمُنِيحَةَ اللَّيْحَةَ الصَّفِيَّ مَنَحَةً، وَالشَّاةُ الصَّفِيَّ تَغْدُو بِإِنَاءٍ وَتَرُوْحُ بِإِنَاءٍ ". (10)

وقول امرأة عبد الله بن عمرو : " نعم الرجل من رجلٍ لم يبطأ لنا فراشا، ولم يفتش لنا كنفنا منذ أتيناها" (11). إذ يرى ابن مالك (12) - رحمه الله - أنّ هذين الحديثين قد تضمّنا وقوع التمييز بعد فاعل (نعم) و(بئس) ظاهراً، وهو مما منعه سيبويه؛ فإنه لا يجوز عنده أن يقع التمييز بعد فاعل (نعم) و(بئس) إلا إذا أضمر الفاعل، كما في قوله تعالى: { بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا } (الكهف، 50)

فالذين منعوا مجيء التمييز بعد الفاعل الظاهر قالوا: إنّ الفائدة من مجيء التمييز رفع الإبهام، ولا إبهام إلا بعد الإضمار، لذلك تعيّن تركه حين يكون الفاعل ظاهراً. لكنّ في هذا الكلام نظراً، ذلك أنّ مجيء التمييز بعد الفاعل الظاهر موجود في الكلام - وإن لم يرفع إبهاماً- لأنّ التوكيد به حاصل، فيسوغ استعماله كما ساغ استعمال الحال المؤكدة في نحو قوله تعالى: { ... فَلَمَّا رَأَاهَا تَهَنَّتْ كَأَنَّهَا جَانٌّ

وَلَيْ مُدْبِرًا...} (النمل، 10). وقوله تعالى: { وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا } (مريم، 33).

مع أن الأصل فيها أن يبين بها كيفية مجهولة، فكذلك التمييز فإن الأصل فيه أن يُرفع به الإبهام، نحو: له عشرون درهما، ومنه قول الله تعالى: { إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا } (التوبة، 36)

وبهذا قال العيني في معرض شرحه لهذا الحديث: " قوله: (مُنِيحَةً) نصب على التمييز، وفيه وقوع التمييز بعد فاعل (نعم) ظاهراً، وهذا قد منعه سيبويه إلا مع الإضمار، وجوّزه المبرد وهو الصحيح". (13)

والذي ذهب إليه الإمام ابن مالك من جواز مجيء التمييز نكرة بعد ذكر فاعل (نعم) ظاهراً هو الذي يؤيده السماع الصحيح في كلام العرب المنظوم والمنثور، ومن ذلك قول الحارث بن عباد - وهو جاهلي فصيح - : " نَعَمَ الْقَتِيلُ قَتِيلًا ، أَصْلَحَ بَيْنَ بَكْرٍ وَتَغْلِبَ " (14)

ومن ذلك أيضاً قول جرير يمدح الخليفة عمر بن عبد العزيز رحمه الله :

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا

فقد جمع الشاعر في هذا البيت بين الفاعل الظاهر (الزاد)، والتمييز المنصوب (زادًا)، وقوله في هجاء الأخطل:

وَالتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَحْلًا ، وَأُمَّهُمْ زَلَاءٌ مُنْطِيقٌ (15)

وقد جمع في هذا البيت - كذلك - بين الفاعل الظاهر (الفحل) وتمييزه النكرة المنصوبة بعده (فحلاً). وهو ما يؤيد الرأي الذي ذهب إليه الإمام ابن مالك في هذه المسألة.

2- إضافة العدد (ألف) معرفاً إلى التمييز:

القياس عند النحاة أن العدد (ألف) إذا جاء مضافاً لا تدخله (ال) التعريف، فلا يقال: عندي الألف دينار، وإنما الصواب عندهم أن يقال: عندي ألف دينار. قال السيوطي في (همع الهوامع): "يُعْرَفُ العدد المفرد ... فيقال: الواحد والاثنان والثلاثة والعشرة والعشرون والتسعون والمائة والألف ، وتدخل (ال) في المتعاطفين، وفي ثاني المضاف دون أوله نحو: مئة الدرهم، وألف الدينار". (16)

وقال ابن مالك في توجيهه من قال: جاءه بالألف دينار ومنها قول: أبي هريرة - رضي الله عنه - عن رسول - صلى الله عليه وسلم - : " ثم كان الذي كان أسلفه فأُتي بالألف دينار" (17). ويرى أنّ في وقوع دينار بعد الألف ثلاثة أوجه: (18)

الوجه الأول: - وهو أجودها- أن يكون أراد بالألف ألف دينار، على إبدال الألف المضاف من المعرف بالألف واللام، ثم حذف المضاف - وهو البديل- لدلالة المبدل عليه، وأبقى المضاف إليه على ما كان عليه من الجرّ ...

ومن حذف البديل المضاف لدلالة المبدل منه عليه؛ ما جاء في جامع المسانيد من قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : " خير الخيل الأدهم الأقرح الأثرم المحجل ثلاث"، أي المحجل بحجل ثلاث، وهذا أجود من أن يكون على تقدير المحجل في ثلاث. ومنه أيضا قول الراجز:

الآكل المال اليتيم بطرا يأكل نارا وسيصلى سقرا

أراد الآكل المال مال اليتيم. (19) .

الوجه الثاني: أن يكون الأصل: جاءه بالألف الدينار، والمراد بالألف الدنانير، فأوقع المفرد موقع الجمع، كقوله تعالى: { أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ } (النور، 31). ثم حذفت اللام من الخط لصيرورتها بالإدغام دالا، فكتب على اللفظ كما كتبت { وَلَدَارُ الْآخِرَةِ } في سورة الأنعام على صورة: (ولدارُ الآخرة).

الوجه الثالث: أن يكون الألف مضافا إلى دينار والألف واللام زائدتان، فلذلك لم يمنعا من الإضافة، وقد ذكر جواز هذا الوجه أبو علي الفارسي، وحمل عليه قول الشاعر:

تُولي الضجيع إذا تنبّه موهنا كالأقحوان من الرشاش المستقي. (20)

قال أبو علي: أراد من (رشاش المستقي) فزاد الألف واللام، ولم يمنعا في الإضافة، ولقوله: (فقرأ العشر آيات) من هذا الوجه الثالث نصيب، أعني كون الألف واللام زائدتين، غير مانعتين من الإضافة. وقد علق الإمام العيني على هذا الحديث (حديث أبي هريرة السابق) بقوله: " قوله: (فانصرف بالألف دينار)، وهذا على مذهب الكوفيين". (21)

ويفهم من قول ابن مالك والعيني - رحمهما الله - أنّهما اتخذتا الحديث الشريف حجةً في جواز إضافة العدد (ألف)؛ وهو معرف بالألف واللام، وما دام قد ورد هذا في كلام الرسول صلى الله عليه وسلم فلا داعي إلى تأويله أو ردّه.

3- مجيء خبر (كان) ضميراً متصلاً:

القياس عند النحاة أن يكون خبر (كان) ضميراً منفصلاً، نحو قولك: صديقي كنتُ إياه، ولا يجوز عند أكثرهم: صديقي كُنْتُهُ، وقد أجاز الإمام ابن مالك ذلك، محتجاً بحديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - الذي رواه البخاري عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أن أباه قال لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو يتحدث عن ابن صياد: دَعْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ أَضْرِبْ عُنُقَهُ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم -: "إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ". (22)

قال ابن مالك: "إِنْ كَانَ الْفِعْلُ مِنْ بَابِ (كَانَ) وَاتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ رَفِعَ جَازٍ فِي الضَّمِيرِ الَّذِي يَلِيهِ الْإِتِّصَالُ نَحْوُ: صَدِيقِي كُنْتُهُ، وَالْإِنْفِصَالُ نَحْوُ: صَدِيقِي كُنْتُ إِيَّاهُ، وَالْإِتِّصَالُ عِنْدِي أَجُودُ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، وَقَدْ أَمَكَّنَ لِشِبْهِهِ (كُنْتُهُ) بِ (فَعَلْتُهُ)، فَمَقْتَضَى هَذَا الشَّبْهَ أَنْ يَمْتَنَعَ (كُنْتُ إِيَّاهُ)، كَمَا يَمْتَنَعُ (فَعَلْتُ إِيَّاهُ)، فَإِذَا لَمْ يَمْتَنَعَ فَلَا أَقْلَ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَرْجُوحًا، وَجَعَلَهُ أَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ رَاجِحًا، وَخَالَفُوا الْقِيَاسَ وَالسَّمَاعَ.

أما مخالفة القياس فقد ذكرتُ، وأما مخالفة السماع؛ فمن قِبَلِ أَنْ الْإِتِّصَالَ ثَابِتٌ فِي أَفْصَحِ الْكَلَامِ الْمَثُورِ، كَقَوْلِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِعُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: "إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ". (23)

فالضمير المتصل في قوله (إِنْ يَكُنْهُ) هو خبر كان، وقد وُضِعَ مَوْضِعَ الْمُنْفَصِلِ، وَاسْمُ يَكُنْ مُسْتَرَفِيهِ. وَمَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ ابْنُ مَالِكٍ مِنْ جَوَازِ مَجِيءِ خَبَرِ (كَانَ) ضَمِيرًا مُتَّصِلًا هُوَ الصَّحِيحُ، لِوُرُودِهِ فِي كَلَامِ أَفْصَحِ الْعَرَبِ؛ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - . وَفِي الْكَلَامِ الْمُنظُومِ الْفَصِيحِ مَا يُؤَيِّدُ رَأْيَهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَيْضًا، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

لَجَارِي مَنْ كَانَهُ عِرَّةٌ يُخَالُ ابْنَ عَمِّهَا أَوْ أَجَلَ (24)

ومثله: قول أبي الأسود الدؤلي:

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهَا فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَتُهُ أُمَّهُ بَلْبَانِهَا (25)

4- رفع المستثنى بعد إلا:

القياس عند النحاة أن يأتي المستثنى بعد (إلا) منصوباً، إذا كان الكلام تاماً موجباً، كما في قولهم: جاء القوم إلا زيداً، أما إذا كان الكلام منفيًا تاماً؛ فيجوز فيه البدل أو النصب على الاستثناء، نحو: ما قام القوم إلا زيداً، أو إلا زيداً. لكن ابن مالك ذهب مذهباً مغايراً لذلك، حيث جعل المستثنى

بعد (إلا) مرفوعا في الكلام التام الموجب، واستشهد على ذلك بحديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الذي رواه البخاري عن أبي هريرة، قال: سمعتُ رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: " كلُّ أمِّي معافٍ إلا المجاهرون " (26)

وقد قال - رحمه الله - معلقا على هذا الحديث (27): " حق المستثنى بـ(إلا)، من كلام تام موجب أن ينصب، مفردا كان أو مكملا معناه بما بعده، فالمفرد نحو: { الْأَخْلَاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ } . (الزخرف، 67). والمكمل معناه بما بعده كما في قوله تعالى: { إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ . إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَرْنَا إِنَّهَا مِّنَ الْغَابِرِينَ } (الحجر 59، 60).

ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب، وقد أغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء؛ ثابت الخبر ومحدوفه.

فمن ثابت الخبر قول ابن أبي قتادة: أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يُحرم، ف (إلا) هنا بمعنى لكن، و(أبو قتادة) مبتدأ، وجملة (لم يُحرم) خبره.

ونظيره من كتاب الله تعالى قراءة ابن كثير وأبي عمرو: { وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ } (هود، 81) برفع المستثنى (امرأتك) ، على أنه مبتدأ، والجملة بعده خبره، ولا يصح أن يجعل (امرأتك) بدلا من (أحد)، لأنها لم تسرمعه، فيتضمنها ضمير المخاطبين، ودل على أنها لم تسرمعه قراءة النصب، فإنها أخرجتها من أهله الذين أمر أن يسرى بهم، وإذا لم تكن من الذين سُري بهم لم يصح أن تبدل من فاعل (يلتفت)، لأنه بعض ما دل عليه الضمير المجرور بـ (من).

ومن الابتداء بعد (إلا) محذوف الخبر، قول النبي - صلى الله عليه وسلم -: " ولا تدري نفس بأي أرض تموت إلا الله " (28) ، أي لكن الله يعلم بأي أرض تموت كل نفس ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: " كلُّ أمِّي معافٍ إلا المجاهرون " ، أي لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعاقون.

وبمثل هذا تأول القراء قراءة بعضهم: { فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ } . (البقرة، 249) أي إلا قليل منهم لم يشربوا.

ومثل هذا قول الشاعر:

لدم ضائع تغيب عنه أقربوه إلا الصبا والدبور (29)

أي لكن الصبا والدبور لم يتغيبا عنه.

ومثله قول الآخر: (30)

عرفت الديار كرقم الوحي يزيها الكاتب الحميري

عليّ أطرقا باليات الخيا م إلا الثمام وإلا العصي

أي: إلا الثمام والعصي لم تبل.

وللكوفيين في هذا الذي يفتقر إلى تقدير مذهب آخر، وهو أن يجعلوا (إلا) حرف عطف، وما بعدها معطوف على ما قبلها. (31)

وما ذهب إليه ابن مالك من مجيء المستثنى بعد (إلا)، مرفوعا هو الصحيح وذلك لوروده في القرآن الكريم؛ في بعض القراءات الصحيحة ومن ذلك: { فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ } ونظيره كذلك من كتاب الله تعالى قراءة ابن كثير وأبي عمرو: { وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ } ، برفع (امرأتك)، ولوروده في الحديث الصحيح، وكلام بعض العرب الفصحاء.

ثانيا: في باب الأفعال:

ومن المسائل التي احتج فيها ابن مالك - رحمه الله - بالحديث النبوي الشريف في باب الأفعال:

1- مجيء فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا:

يستضعف النحاة مجيء فعل الشرط مضارعا وجوابه ماضيا لفظا لا معنى، ويراه بعضهم مخصوصا بالضرورة الشعرية، والصحيح الحكم بجوازه مطلقا؛ لأن ذلك ثابت في كلام النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو أفصح العرب، كما ورد كثيرا عن فحول الشعراء.

والإمام ابن مالك يجيز ذلك مستشهدا عليه بحديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيما رواه البخاري عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: " مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ " (32) وقول عائشة - رضي الله عنها -: " ... إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ مَتَى يَقُمُ مَقَامَكَ رَقٌّ " (33)

قال - رحمه الله -: تضمّن هذان الحديثان وقوع الشرط مضارعا والجواب ماضيا لفظا لا معنى، والنحويون يستضعفون ذلك؛ ويراه بعضهم مخصوصا بالضرورة، والصحيح الحكم بجوازه مطلقا، لثبوته في كلام أفصح العرب؛ وكثرة صدره عن فحول الشعراء، كقول نهشل بن ضمرة:

يا فارس الحي يوم الروع قد علموا ومُدْرَهَ الْخِصْمِ لَا نَكْسًا وَلَا وَرَعًا

ومُدْرَكُ التَّبَلِّ فِي الْأَعْدَاءِ يَطْلُبُهُ وَمَا يَشَأُ عِنْدَهُمْ مِنْ تَبْلِهِمْ مَنَعًا

وقول أعشى بني قيس:

لَمَّا يُرْدُ مِنْ جَمِيعٍ بَعْدُ فَرَقَهُ وَمَا يُرْدُ بَعْدُ مِنْ ذِي فِرْقَةٍ جَمَعًا

وقول حاتم:

وإنك مهما تُعط بطنك سُؤله وفرجك نالا منتهى الدم أجمعا

وكقول رؤبة:

ما يُلقَى في أشداه تلهما إذا أعاد الزأر أو تنهما (34)

ومما يؤيد هذا الاستعمال قوله تعالى: { إِنَّ نَشْأَ نُنزِّلَ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ } (الشعراء، 04). فقد عطف على الجواب الذي هو (ننزل) (ظلت) وهو ماضي اللفظ، ولا يُعطفُ على الشيء غالبا إلا ما يجوز أن يحلَّ محلَّه، وتقدير حلول ظلت محلَّ ننزل: إن نشأ ظلت أعناقهم لما ننزل خاضعين. (35)

2- استعمال فعل القول مكان فعل الظن:

قال ابن عقيل لدى حديثه عن الفعل (قال): " المشهور أنّ للعرب في ذلك مذهبين، أحدهما - وهو مذهب عامة العرب -؛ أنه لا يُجرى مُجرى الظنّ إلا بشروط أربعة، وهي التي ذكرها عامة النحويين. الأول: أن يكون الفعل مضارعاً، الثاني: أن يكون للمخاطب، الشرط الثالث: أن يكون مسبوفاً باستفهام، الشرط الرابع: ألا يفصل بينهما - أي: بين الاستفهام والفعل - بغير ظرف ولا مجرور ولا معمول الفعل، فإن فُصلَ بأحدهما لم يضر، وهذا هو المراد بقوله: (ولم ينفصل بغير ظرف - إلى آخره) ". (36)

وأجاز الإمام ابن مالك استعمال فعل القول مكان فعل الظن، واحتجَّ له بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيما رواه البخاري عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أنه سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: " رأيتم لو أنّ نهرا بباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمسا ما تقول ذلك يبقي من درنه؟... " (37). قال في معرض توجيهه لهذا الحديث؛ تحت مطلب: استعمال فعل القول مكان فعل الظن: "... ففيه شاهد على إجراء فعل القول مكان فعل الظن، على اللغة المشهورة، والشرط فيه أن يكون فعلا مضارعا مسندا إلى المخاطب، متصلا باستفهام، نحو قوله:

متى تقولُ القُلصَ الرّواسيما يدنين أمّ قاسمٍ وقاسمًا؟ (38)

ومنه الحديث المذكور، لأنه قد تقدّم فيه (ما) الاستفهامية، وولّيتها فعل القول المضارع مسندا إلى المخاطب، فاستحقَّ أن يعمل عمل فعل الظنّ، فذلك في موضع نصب مفعول أول، و(يبقي) في موضع

نصب مفعول ثان، و(ما) الاستفهامية في موضع نصب بيبقي، وقُدِّمَ لأنَّ الاستفهام له صدر الكلام، والتقدير: أي شيء تظنّ ذلك الاغتسال مبقيا من درنه؟

وأشرت بقولي: على اللغة المشهورة إلى لغة سليم، فإنهم يجرون أفعال القول كلها مجرى الظنّ بلا شرط، فيجوز على لغتهم أن يقال: قلتُ زيدا منطلقا، ونحو ذلك.

ومن إجراء فعل القول مجرى فعل الظنّ على اللغة المشهورة، قول النبي - صلى الله عليه وسلم -: " أَلْبِرُّ تَقُولُونَ بِهِنَّ؟ " (39) أي: البِرُّ تَظُنُّونَ بِهِنَّ؟. وفي رواية عن عائشة رضي الله عنها: " أَلْبِرُّ تَرَوْنَ بِهِنَّ؟ " (40) ومعنى ترون أيضا: تظنون، فالبر مفعول أول، وبهنّ مفعول ثان، وهما في الأصل مبتدأ وخبر.

فحديث الرسول- صلى الله عليه وسلم- واستعمال العرب لفعل القول مكان فعل الظنّ دليل على جواز ذلك، وأنّ هذا الاستعمال قد درج العرب عليه، فلا مجال لإنكاره؛ خاصّة وأنّ استعماله ثابت في الصحيح من كلامه عليه الصلاة والسلام.

ومما يؤيد الكلام الذي ذكر في هذه المسألة؛ ما أجازه الإمام بدر الدين العيني، فبعد أن ذكر الحديث الشريف قال: " قوله: (تقولون) أي: تعتقدون أو تظنون، والعرب تجري (تقول) في الاستفهام مجرى الظنّ في العمل، وكان القياس أن يقال: (يقلن) بلفظ جمع المؤنث، ولكن الخطاب للناس الحاضرين للرجال والنساء، والمفعول الثاني لقوله: (تقولون) هو: (بهنّ)، إذ تقديره (ملتبسًا بهنّ) " (41)

وقد ورد استعمال فعل (القول) مكان فعل (الظن) في كلام العرب نثرهم وشعرهم، وقال سيبويه: " وزعم أبو الخطاب - وسألته عنه غير مرة - أن ناسا من العرب يوثق بعربيتهم، - وهم بنو سليم- يجعلون باب قلتُ أجمع مثل ظننتُ " (42) و حكى الكسائي: " أتقول للعميان عقلاً؟ أي: أتظن؟ " (43) .

3- اتصال الفعل بعلامة الجمع مع إسناده إلى الاسم الظاهر: (44)

من العرب مَنْ يُلْحَقُ الفِعْلُ الألف والواو والنون؛ على أنها حروف دوال لا ضمائر، وتبعاً لهذا اختلفت آراء النحاة حول اتصال الفعل بعلامة الجمع مع إسناده إلى الاسم الظاهر، ففريقٌ يجعل (الواو) كما في قولهم: (أكلوني البراغيثُ) علامة للجمع، و(البراغيثُ) هو الفاعل الظاهر، وفريق آخر يجعل الضمير فاعلاً، ويعربون الاسم الظاهر (البراغيثُ) بدلاً منه.

وكان ابن مالك - رحمه الله - يسميها لغة: (يتعاقبون فيكم ملائكة). (45)

قال في كتابه "الشواهد" (46): قلت: اللغة المشهورة تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع عند تقديمه على ما هو مسند عليه، استغناء بما في المسند عليه من العلامات، نحو: حضر أخوك، وانطلق عبيدك، وتبعهم إماؤك، ومن العرب من يقول: حضرا أخواك، وانطلقوا عبيدك، وتبعهم إماؤك، والسبب في هذا الاستعمال أن الفاعل قد يكون غير قابل لعلامة تثنية ولا جمع ك (من)، فإذا قصدت تثنيته أو جمعه والفعل مجرد لم يعلم القصد، فأراد أصحاب هذه اللغة تمييز فعل الواحد من غيره فوصلوه عند قصد التثنية والجمع بعلامتهما، وجرّده عند قصد الإفراد، فرفعوا اللبس، ثم ألزموا ذلك فيما لا لبس فيه، ليجري هذا الباب على سنن واحد.

وعلى هذه اللغة قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: " يتعاقبون فيكم ملائكة " (47)، وقول من روى: " وكنّ نساء المؤمنات " (48). وقول أنس: " كنّ أمهاتي يُواظبني " (49) ومنه قول الشاعر:

نصروك قومي فاعتزرت بنصرهم ولو أنّهم خذلوك كُنتَ ذليلاً. (50)

ومثله:

نُسيًا حاتمٌ وأوسٌ لدُنْ قَا ضَتْ عطاياك يا ابنَ عبد العزيز. (51)

ومثله:

رأين الغواني الشيبَ لاح بمفرقي فأعرضنا عني بالخدودِ النَّواضر. (52)

أما في قوله: (كنّ نساء المؤمنات)؛ فقد قال فيه ابن مالك: وفي إضافة (نساء) إلى (المؤمنات) شاهد على إضافة الموصوف إلى الصفة، عند أمن اللبس، والأصل: كُنَّ النِّساء المؤمنات...، قال رحمه الله في معرض شرحه للحديث الذي أستشهد به " يتعاقبون فيكم ملائكة "؛ قوله: " يتعاقبون فيكم ملائكة "، قال الأخفش ومن تابعه: إن إظهار ضمير الجمع والتثنية في الفعل إذا تقدم جائز، وهي لغة بني الحارث، وقالوا: هو نحو (أكلوني البراغيث)، كقوله تعالى: { وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا } . (الأنبياء، 3). وقال القرطبي: هذه لغة فاشية، ولهذا وجّه في القياس صحيح، وعليها حمل الأخفش قوله تعالى: { وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا } ."

وقد ورد في بعض الأحاديث النبوية ما يؤيد هذه المسألة؛ ففي كتاب (عمدة القاري) تحدث العيني عن هذه المسألة النحوية في عدّة مواضع؛ من ذلك ما رواه الإمام أحمد في مسنده عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " مَنْ كُنَّ لَهُ ثَلَاثُ بَنَاتٍ يُؤَدِّبُهُنَّ، وَيَرْحَمُهُنَّ، وَيَكْفُلُهُنَّ، وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ الْبَتَّةُ " . (53)

قال العكبري: " الوجه في الرواية المشهورة أنه جعل النون علامة مجردة للجمع ، وليست اسما مضمرا" (54) ، ومنها قوله - صلى الله عليه وسلم-: " وَوَقَعَتَا رَكْبَتَاهُ قَبْلَ أَنْ تَقَعَ قَفَاهُ". فقد اتصلت الألف بالفعل مع إسناده إلى الفاعل المثني (رُكْبَتَاهُ)، ومن الآثار التي جاءت على هذه اللغة في صحيح مسلم قول أبي قتادة - رضي الله عنه - : "فَعَضِبَ عِمْرَانُ حَتَّى احْمَرَّتَا عَيْنَاهُ" ، قال النووي: قوله:(احمرَّتَا عيناه) كذا هو في الأصل، وهو صحيح جار على لغة أكلوني البراغيث ". (55) ومنها ما رواه مسلم عن أمّنا عائشة رضي الله عنها قالت: ذكرن أزواجُ النبي -صلى الله عليه وسلم- كنيسةً رأينها بأرض الحبشة " ، قال النووي: (هكذا ضبطناه ذَكَرْنَ) بالنون، وهو جائز على تلك اللغة القليلة (لغة أكلوني البراغيث).

وعليه فإنّ لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة) لغة صحيحة فصيحة، خلافا لما قال به بعض النحاة (56): بأنّها ضعيفة أو شاذة أو غير صحيحة، فقد تكلم بها رسول الله -صلى الله عليه وسلم- والصحابة الكرام، ثم هي لغة منقولة عن طيّء، وأزد شنوءة، وبلحارث بن كعب، وهي من القبائل التي أقرّ العلماء، بصحة الاستشهاد بكلامها في اللغة العربية .

ثالثا: في باب الأدوات والحروف:

وأما المسائل التي احتج فيها بالحديث الشريف في باب الأدوات والحروف فمنها:

1- مجيء (لَنْ) حرفاً جازماً:

الأصل في (لَنْ) أنها تنصب الفعل المضارع، نحو قوله تعالى: { قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ } (طه، 92)، والآيات القرآنية الكريمة، وكذا الأحاديث النبوية الشريفة، وكلام العرب كلّها تشهد على ذلك، ولكنّ (لن) قد تأتي جازمة، وهذا ما ثبت في بعض الأحاديث النبوية الشريفة، وما نطقت به بعض القبائل العربية.

وقد تناول الإمام ابن مالك هذه المسألة، واحتج لها ببعض الأحاديث والآثار، فمن الحديث ما رواه

البخاري في صحيحه، قول الملك في النوم لعبد الله ابن عمر: " لن ترعُ لن ترعُ" (57) .

قال - رحمه الله - في (لن ترعُ لن ترعُ)، إشكال ظاهر، لأنّ (لَنْ) يجب انتصاب الفعل بها، وقد ولّما في هذا الكلام بصورة المجزوم، والوجه فيه أن يكون سكن عين (تراع) للوقف، ثم شبهه بسكون المجزوم فحذف الألف قبله، كما تحذف قبل سكون المجزوم، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف، ومن حذف الساكن، لسكون ما بعده وقفا، قول الشاعر: (58)

أَقْبَلَ سَيْلُ جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يَحْرُدُ حَرْدَ الْجَنَّةِ الْمُغْلَّةِ

ويجوز أن يكون السكون سكون جزم، على لغة من يجزم بـ (لَنْ) وهي لغة حكاها الكسائي. (59) وهو الذي ذهب إليه ابن مالك - رحمه الله - فهو المتعين، خاصة مع ورود الجزم (بلن) في حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وفي كلام العرب الفصيح؛ فصار لا مجال لردّ هذه المسألة، أو إنكارها .

2- في استعمال (رَبِّ) للتكثير:

تستعمل (رَبِّ) في عرف النحاة للتقليل، وقد تستعمل للتكثير، وقد خاض النحاة في هذه المسألة كثيرا، فمن مدع أنها للتقليل مطلقا، إلا أن يرد ما يصرف معناها للتكثير، ومن مدع أنها للتكثير مطلقا، ولكن البحث أثبت أن رَبَّ تستعمل للتكثير خاصة مع ورود القرينة، أو اندفاع المعنى إلى التكثير.

وهذا ما ذهب إليه ابن مالك في الشواهد، واستشهد - رحمه الله - بالحديث الذي رواه الأمام البخاري في صحيحه عن أم سلمة - رضي الله عنها- أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: " يا رَبِّ كاسية في الدنيا عارية في الآخرة " (60) ، قال - رحمه الله - : قلت: أكثر النحويين يرون أن معنى رَبِّ للتقليل، وأن ما يصدرها المضي، والصحيح أن معناها في الغالب التكثير، نص على ذلك سيبويه، ودلت شواهد النثر والنظم عليه، فأما نص سيبويه، فقوله في باب كم: واعلم أن كم الخبرية لا تعمل؛ إلا فيما تعمل فيه رَبِّ، لأنَّ المعنى واحد، إلا أنَّ كم اسم ورُبَّ غير اسم فجعل معنى رَبِّ ومعنى كم الخبرية واحداً، ولا خلاف، في أن معنى كم التكثير، ولا معارض لهذا الكلام في كتابه، فصحَّ أن مذهبه كون رَبِّ للتكثير لا للتقليل، وأما الشواهد على صحة ذلك فمنها نثر ومنها نظم، فمن النثر قول النبي - صلى الله عليه وسلم -: " يا رَبِّ كاسية في الدنيا عارية في الآخرة " ، فليس المراد أن ذلك قليل، بل المراد أن الصَّنَف المتصِّف بهذا من النساء كثير، ولذلك لو جعلت كم في موضع رَبِّ لحسُن، ونظائره كثيرة، ومن شواهد هذا في النظم قول حسان رضي الله عنه:

رَبِّ حِلْمٍ أَضَاعَهُ عَدَمُ الْمَالِ وَجِهْلٍ غَطَّى عَلَيْهِ النِّعِيمُ

وقول ضابيء البرجي:

وَرَبِّ أُمُورٍ لَا تَضِيرُكَ ضِيرَةٌ وَلِلْقَلْبِ مِنْ مَخْشَاتِهِنَّ وَجِيبٌ

وقول عدي بن زيد:

رَبِّ مَأْمُولٍ وَرَاجٍ أَمَلًا قَدْ ثَنَاهُ الدَّهْرُ عَنْ هَذَا الأَمَلِ

واحتزرت بقولي: في الغالب، من استعمالها فيما لا تكثير فيه كقول الشاعر:

أَلَا رَبِّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانُ

يعني عيسى وأدم عليهما السلام.

والصحيح أيضا، أنّ ما يصدر برّب لا يلزم كونه ماضي المعنى، بل يجوز ماضيه وحضوره واستقباله، وقد اجتمع الحضور، والاستقبال في (يا رَبُّ كاسية في الدنيا عارية في الآخرة).
وقد اجتمع الماضي والاستقبال في " قول العرب عند انقضاء رمضان: (رُبَّ صائمة لن تصومه، ورُبَّ قائمه لن تقومه).

وقد يراد بما يصدر بـ (رُبِّ) الاستقبال كما في قول أمّ معاوية – رحمهما الله :-

يا رَبُّ قائلة غدا يا ويح أمّ معاوية.

ومع ذلك فالماضي أكثر من الحضور والاستقبال.

ومن شواهد قول امرئ القيس:

الأرْبُ يوم لك منهنّ صالح ولاسيما يوم بدارة جلجل. (61)

ومن النحاة الذين استشهدوا بهذا الحديث على مجيء (رُبِّ) للتكثير ابن هشام، وقد بين في المغني بعد أن ذكر الآية الكريمة: {رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ} (الحجر، 2) وحديث الرسول – صلى الله عليه وسلم-: " يا رَبُّ كاسية ...", أن الآية والحديث مَسْوَقَانِ للتخويف، ولا يناسب واحداً منهما التقليل. (62).

3- وقوع جواب (لو) مضارعا منفيا:

المشهور عند النحاة أنّ جواب (لو) إما أن يكون فعلا ماضياً أو مضارعاً مجزوماً بـ (لم)، وقد تواردت أقوالهم في عدة مصنفات، وإلى هذا أشار ابن هشام (63) بقوله: " جواب (لو) إما مضارع منفي بلم نحو (لَوْلَمْ يَخَفِ اللهُ لَمْ يَعْصِهِ)، (64) أو ماضٍ مثبت، أو منفي بـ (ما) ".

واحتج الإمام ابن مالك على جواز مجيء جواب (لو) مضارعا منفيا بحديث الرسول – صلى الله عليه وسلم- الذي رواه البخاري عن أبي هريرة – رضي الله عنه-: " لَوْ كَانَ لِي مِثْلُ أُحُدٍ ذَهَباً مَا يَسْرُتُنِي أَلَّا يَمُرَّ عَلَيَّ ثَلَاثٌ وَعِنْدِي مِنْهُ شَيْءٌ، إِلَّا شَيْءٌ أَرْصُدُهُ لِذَيْنِ"، (65) فبعد أن ذكر هذا الحديث قال: قلت: تضمّن هذا الحديث ثلاثة أشياء:

"... منها وقوع جواب (لو) مضارعا منفيا بـ (ما)، وحقّ جوابها أن يكون ماضيا مثبتا، نحو: لو قام لقمتم، أو منفيا بـ (لم)، نحو: لو قام لم أقم.

وأما الفعل الذي يليها فيكون مضارعا مثبتا ومنفيا بلم، وماضيا مثبتا، نحو: لو يقوم لقمتم، ولو لم يقم لقمتم، ولو قمت لقمتم". (66).

قال ابن مالك: في وقوع المضارع في هذا الحديث جوابا: أحدهما: أن يكون وضع المضارع موضع الماضي الواقع جوابا كما وضع في موضعه وهو شرط، كقوله تعالى: { وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ } (الحجرات، 7) والأصل: لو أطاعكم، فكما وقع يطيع موقع أطاع وهو شرط، وقع يسرني موقع سرني، وهو جواب.

والثاني: أن يكون الأصل: ما كان يسرني، فحذف كان، وهو جواب لو، وفيه ضمير هو الاسم، ويسرني خبر، وحذف كان مع اسمها؛ وبقاء خبرها كثير في نثر الكلام ونظمه.

فمن النثر قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : " المرء مجزي بعمله، إن خيرا فخير؛ وإن شرا فشر"، (67) أي إن كان عمله خيرا فجزاؤه خير، وإن كان عمله شرا فجزاؤه شر. ومن النظم قول الشاعر:

حدبت عليّ بطون ضنّة كلها إن ظلما فهم أو مظلوما. (68)

أي إن كنت ظلما فهم وإن كنت مظلوما.

وما ذهب إليه ابن مالك - من جواز وقوع جواب لو مضارعا منفيا - هو الصحيح، لوروده في القرآن الكريم، وفي أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وفي الفصح من كلام العرب المنظوم والمنثور.

4- استعمال (في) بمعنى التعليل:

الحرف (في) عرف النحاة حرف جرّ يفيد الظرفية غالبا، ولكنها قد تخرج عن ذلك إلى تسعة معان؛ تُعرف بالقرينة، أو اندفاع المعنى لها، وقد ذكرها ابن هشام في كتابه مغني اللبيب، (منها: المصاحبة، والتعليل، والاستعلاء،...). (69)

ويرى الإمام ابن مالك - كذلك - أن (في) تستعمل بمعنى التعليل، واحتج لذلك بالحديث الذي رواه البخاري عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "عُدّبت امرأة في هرة حبستها حتى ماتت جوعا، فدخلت فيها النار" (70).

قال - رحمه الله - قلت: تضمن هذا الحديث استعمال (في) دالة على التعليل؛ وهو ما خفي على أكثر النحويين، مع وروده في القرآن الكريم والحديث، والشعر القديم، فمن وروده في القرآن العظيم قوله تعالى: {لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ}. (الأنفال، 68)

ومن الوارد في الحديث: "عُدّبت امرأة في هرة"، و"يُعَدّبان وما يُعَدّبان في كبير" (71).

ومن الوارد في الشعر؛ قول جميل:

فليت رجالا فيك قد نذروا دمي وهمّوا بقتلي يا بئس لقونى. (72)

ومنه قول الآخر:

أفي قَمَلِيّ من كَلَيْب هجوْتُهُ أبو جهضم تغليّ عليّ مرآجلُهُ. (73)

إنّ ما نجاه ابن مالك في استعمال (في) بمعنى التعليل، وكذا ابن هشام، هو الصحيح وإن خفي على كثير من النحاة، وذلك لوروده في القرآن الكريم، وفي الأحاديث النبوية الصحيحة، وكذلك في الشعر العربي الفصيح، وهو ما يُرجح السماع عن القياس في هذه المسألة.

وختاماً يمكن القول بأنّ كتاب شواهد التوضيح للإمام ابن مالك - رحمه الله - يعد واحداً من أهم المصنفات النحوية؛ كشف فيه صاحبه عن سعة اطلاعه وإحاطته بشواهد النحو واللغة، فهو واحد من أوائل الكتب التي خصت الحديث الشريف بالدراسة النحوية، والقارئ لهذا الكتاب يمكنه أن يكتشف من الوهلة الأولى ومن خلال منهج صاحبه فيه أنّه كان مجدداً في هذا الميدان ولم يكن مجرد مقلد لمن تقدم عليه من النحاة لأنه لم يكتف بما وجده من نصوص في كتب سابقه، بل راح يفليّ الدواوين والكتب المختلفة، ويلتقط منها ما لم يصل إليه غيره من الشواهد. وقد لاقى مذهبه في الاحتجاج بالحديث النبوي في كتابه هذا قبولا واستحساناً لدى كثير من الباحثين والدارسين.

الهوامش والإحالات :

- 1- من هؤلاء المانعين: ابن الضائع (ت 680هـ)، وتلميذه أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ)، والسيوطي (ت 911هـ) وغيرهم...
- 2- ومن النحاة الذين أجازوا الاحتجاج النحوي بالحديث النبوي والاستشهاد به: الرضي الاستربادي (ت 686هـ)، والدمايني (ت 827هـ)، وابن الطيب المغربي (ت 1170هـ) وغيرهم.
- 3- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ-1988م، ج3، ص 178، 179.
- 4- السيوطي، جلال الدين (ت 911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ-1998م، ج3، ص 23-26.
- 5- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت 285هـ)، المقتضب، تحقيق: إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دارالكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1420هـ-1999م، ج2، ص 435، 436.
- 6- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت 316هـ)، الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط1، 1405هـ-1985م، ج1، ص 117، 118.

- 7- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت377هـ)، الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط2، 1416هـ-1996م، ص 111 - 113.
- 8- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، الخصائص، تحقيق عبد الحميد هندواي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1424هـ-2003م، ج1، ص 389، 390.
- 9- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق محمد معوض، أحمد عبد الموجود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1420هـ-2000م، ج1، ص 496.
- 10- البخاري، محمد بن إسماعيل (ت256هـ)، صحيح البخاري، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ-2003م، برقم: 2629، المنيحة: الناقة والشاة ذات الدر، يعار لئنها، ثم ترد إلى أهلها، اللقحة هي الملقوحة، أي: الحلوب، والصفى: الكثيرة اللبن.
- 11- أخرجه البخاري برقم: 5052.
- 12- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت672هـ)، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، ص 107.
- 13- العيني، بدر الدين أبو محمد محمود (ت855هـ)، عمدة القارئ شرح صحيح البخاري، ضبط عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، بيروت لبنان، ط1، 1421هـ-2001م، ج13، ص 263.
- 14- الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1417هـ-1997م، ج3، ص 48، 49.
- 15- ابن مالك، شواهد التوضيح، ص 109، وينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لأبي محمد عبد الله جمال الدين (ت761هـ)، تحقيق محمد معي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، 2005، ج2، ص 125.
- 16- ابن يعيش، موفق الدين (ت643هـ)، شرح المفصل: تحقيق إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ-2001م، ج4، ص 396.
- 17- السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص 222.
- 18- أخرجه البخاري برقم: 2291.
- 19- ابن مالك، شواهد التوضيح، ص 57-60.
- 20- ابن مالك، شواهد التوضيح، ص 58.
- قال العيني: قائله القطامي، وينظر شواهد التوضيح، ص 59، والشاهد فيه: (من الرّشاش المستقي) إذ الألف واللام في (الرّشاش) زائدتان. والتقدير: من رشاش المستقي؛ واستدلّ به على زيادة (ال) في المضاف.
- 21- العيني، عمدة القارئ، ج12، ص 165.
- 22- أخرجه البخاري برقم: 1353.
- 23- ابن مالك، شواهد التوضيح، ص 27، 28.
- 24- المرجع نفسه، ص نفسها.

- 25- ابن عقيل، عبد الله بهاء الدين (ت769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ط2، 2004، ج1، ص 98.
- 26- أخرجه البخاري برقم:6069. وفي نسخ أخرى بلفظ: إلا المجاهرين، ينظر مختصر صحيح البخاري، الحسين بن المبارك، دار الفكر، بيروت لبنان، ط1، 1425هـ - 2005م، برقم:1991.
- 27- ابن مالك، شواهد التوضيح، ص 41-44.
- 28- أخرجه البخاري برقم: 7379.
- 29- وقد ورد عجز هذا البيت في همع الهوامع ، ج2، ص 202: ... أقربوه إلا الصِّبَا والجنوبُ .
- 30- والبيتان لأبي ذؤيب الهذلي، ينظر: شواهد التوضيح، ص 44.
- 31- شواهد التوضيح، ص 44.
- 32- أخرجه البخاري برقم: 35.
- 33- أخرجه البخاري برقم: 3384.
- 34- ابن مالك، شواهد التوضيح، ص14، 15.
- 35- ابن مالك، شواهد التوضيح، ص 16.
- 36- شرح ابن عقيل، ج2، ص48.
- 37- أخرجه البخاري برقم:528.
- 38- ابن مالك، شواهد التوضيح، ص91، 92.
- 39- أخرجه البخاري برقم:2034.
- 40- أخرجه البخاري برقم:2034.
- 41- العيني، عمدة القارئ، ج11، ص 214.
- 42- سيبويه، الكتاب، ج1، ص 124.
- 43- السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص 504.
- 44- ينظر في هذا: سيبويه في الكتاب، والفراء في معاني القرآن، والصِّبان في حاشيته على شرح الأشموني ، وابن عقيل، في شرح ألفية ابن مالك، وعباس حسن في النحو الوافي، وغيرهم ...
- 45- محمود فجال، الحديث النبوي في النحو العربي، أضواء السلف، الرياض، المملكة السعودية، ط2، 1417هـ- 1997م، ص207.
- 46- ابن مالك، شواهد التوضيح، ص191، 192.
- 47- أخرجه البخاري برقم: 555.
- 48- أخرجه البخاري برقم: 578.
- 49- أخرجه البخاري برقم: 5166، من حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه -، ونصه: فكان أمهاتي يواظبيني.
- 50- البيت من شواهد الأشموني، لم يُعرف قائله، والشاهد فيه: (نصروك قومي)، حيث ألحق علامة الجمع وهي الواو بالفعل الذي هو (نصر)، مع أن هذا الفعل مسند إلى اسم ظاهر دال على جماعة الذكور.

- 51- من شواهد الأشموني، لم يُعرف قائله، والشاهد فيه: (نُسبا حاتمٌ وأوسٌ)، حيث ألحق علامة التثنية وهي الألف بالفعل الذي هو (نُسي)، وهو مسند إلى ضمير المثنى.
- 52- من شواهد ابن عقيل، وروايته فيه: لاح بعارضي، وقائله: أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتي، والشاهد فيه: (رأين الغواني)، حيث وصل الفعل بنون النسوة مع ذكر الفاعل الظاهر بعده.
- 53- العيني، عمدة القاري، ج 4، ص 192. وينظر: أحمد بن حنبل (ت241هـ)، المُسنَد، شرح حمزة أحمد أمين، دار الحديث القاهرة، ط1، 1416هـ-1995م، الحديث رقم: 14181، ج11، ص393.
- 54- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين ت(616هـ)، إعراب الحديث النبوي، تحقيق عبد الإله أحمد نهبان، مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، ط2، 1407-1986م، ص 129.
- 55- النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري، (ت671هـ)، المهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1392م، ج2، ص7، 8.
- 56- ينظر: سعيد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر، د ط، د ت، ص187.
- 57- أخرجه البخاري برقم: 1121 بهذا اللفظ: لم ترغ ... وينظر ابن مالك، شواهد التوضيح، ص 158.
- 58- الشاهد الرابع والستون بعد الثمانمئة، البغدادي، عبد القادر بن عمر، (ت1093هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط4، 1418هـ-1997م
- 59- ينظر: ابن مالك، شواهد التوضيح، ص 158 – 160.
- 60- أخرجه البخاري برقم: 1126. وينظر: ابن مالك، شواهد التوضيح، ص 104.
- 61- ابن مالك، شواهد التوضيح، ص 106.
- 62- ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص 155.
- 63- المرجع نفسه، ج1، ص286، 287.
- 64- السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن (ت902هـ)، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، دار الكتاب العربي، د ط، د ت، ص 449، اشتهر في كلام الأصوليين وأصحاب المعاني والعربية من حديث عمر.
- 65- أخرجه البخاري برقم: 2389.
- 66- ابن مالك، شواهد التوضيح، ص 70-72.
- 67- ينظر: ابن مالك، شواهد التوضيح، ص 71.
- 68- من أبيات الكتاب، وقائله النابغة الذبياني، والاستشهاد فيه على حذف كان واسمها بعد (إن) الشرطية، والتقدير فيه: إن كنت ظالما وإن كنت مظلوما.
- 69- ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص187.
- 70- أخرجه البخاري برقم: 2365.
- 71- أخرجه البخاري برقم: 216، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

- 72- البيت من أبيات الأملّي: القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم، (ت 356هـ)، الأملّي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، د ط، 1398هـ-1978م، ج 1، ص 207.
- 73- ابن مالك، شواهد التوضيح، ص 67، 68.